المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الاربعاء 17 -09-2008 العدد 3080
12

اهتمام إقليمي ودولي بمزايدة الخلوي المرتقبة

«الهيئة المنظّمة للاتصالات» تطرح للاستشارة العامة الإطار التنظيمي لإنشاء مراكز خدمة الزبائن

طرحت «الهيئة المنظّمة للاتصالات» للاستشارة العامة مسودّة قرار بشأن «الإطار التنظيمي لإنشاء مراكز خدمة الزبائن في لبنان»، على أن تصدر قراراً نهائياً بهذا الخصوص بعد انتهاء عملية الاستشارة ودراسة تعليقات الأطراف المهتمة على هذه المسودة.

وأفادت الهيئة، في بيان أمس، أنها تأخذ بالحسبان في مشروع القرار هذا، بعض القضايا الرئيسية المتصلة بإقامة مراكز خدمة الزبائن، وتتشاور بشأن متطلبات الترخيص لإنشاء هذه المراكز، ومستوى وطبيعة تنظيم الشركات التجارية المعنية، والحاجة إلى تنظيم تقديم خدمات الاتصالات لمراكز كهذه. كما تعرض الهيئة في عملية الاستشارة هذه وصفاً شاملاً للنشاطات التنظيمية النموذجية لمراكز خدمة الزبائن، إضافة إلى أمثلة من طرق المعاملة التنظيمية لهذه الشركات في بلدان أخرى.

وأوضحت الهيئة أنها ترحّب بالتعليقات على قضايا محددة مدرجة في إطارات داخل نص مشروع القرار، ودعت الأطراف المهتمة إلى زيارة موقع الهيئة الإلكتروني www.tra.gov.lb للاطلاع على هذه المسودة وإنزالها وإرسال تعليقاتها قبل ٢٦ أيلول ٢٠٠٨، حيث يمكن إرسال التعليقات عن طريق عنوان البريد الإلكتروني callcen-ters@tra.gov.lb، أو عن طريق البريد العادي (بنسختين مطبوعة وألكترونية) إلى عنوان «الهيئة المنظّمة للاتصالات»، مبنى المرفأ ٢٠٠، الطابق الثاني، منطقة وسط بيروت، مرفقةً بصفحة غلاف الخاصة بالردّ على استشارة طرحتها «الهيئة المنظّمة للاتصالات».

وأفاد بيان الهيئة أنها سوف تنشر النسخة النهائية من هذا القرار باللغتين الإنكليزية والعربية بعد الانتهاء من عملية الاستشارة العامة.

مزايدة الخلوي

من جهة ثانية، أورد التقرير السنوي الصادر عن الهيئة أن ١٠ مشغلين متنافسين، حتى نهاية عام ٢٠٠٧، أبدوا اهتماماً قوياً بالمشاركة في المزايدة العالمية المرتقبة لتملك شبكتي الخلوي الحاليتين.

وفي تفاصيل هذا الأمر، قال التقرير إنه «في تشرين الثاني ٢٠٠٧، أطلقنا رسمياً عملية خصخصة ومنح تراخيص شبكتي

«الاتصالات» تقيّم نتائج قطع خطوط مخالفة

قال المكتب الإعلامي لوزير الاتصالات جبران باسيل إن التدبير الإداري الذي اتخذه وزير الاتصالات المهندس جبران باسيل بقطع خطوط عن ٩ شركات مشتبه في انها تتعاطى التخابر الدولي غير الشرعي، ادى الى ايقاف ما يزيد عن ٧ ملايين دقيقة دولية، كانت تدخل شهرياً الى لبنان بصورة غير شرعية، ما سيسهم في رفد الخزينة العامة بملايين الدولارات الإضافية.

وكان الوزير باسيل قد وقع قراراً بتحويل مبلغ ١٢٥ مليون دولار و٧٥ مليار ليرة لبنانية الى الخزينة العامة في نهاية آب الماضي. وأعطى باسيل تعليماته الى المديرية العامة للاستثمار والصيانة في الوزارة ليصار الى الانتهاء من احتساب وتدقيق مستحقات البلديات التي يزيد عددها عن ٧٨٠ بلدية، والعائدة الى الفصل الثالث من هذه السنة (تموز وآب وايلول)، بحيث تحول مباشرة الى حساباتها في مصرف لبنان في القريب العاجل».

الخلوي الحاليتين، وتعتبر هذه الخطوة علامة فارقة في مسيرة الدولة اللبنانية لإصلاح قطاع الاتصالات في لبنان. وضمن عملية الخصخصة الجارية، قمنا بتحرير بوابة الاتصالات الدولية، وهي خطوة إضافية على درب التحرير التام».

وبحسب التقرير، «ستجري عملية الخصخصة عبر مزايدة عالمية لتملك الشبكتين الحاليتين (بما فيهما من موجودات وعقود ومشتركين)، والحصول على رخصتي تشغيل لفترة عشرين سنة، وعلى حق بناء وتشغيل شبكات متطورة لتقديم كافة خدمات الخلوي الحديثة. وسوف تقوم الهيئة، مع المجلس الأعلى للخصخصة، بإدارة هذه العملية لضمان حسن التنفيذ والشفافية التامة، انسجاماً مع أفضل الممارسات الدولية».

وأوضح التقرير أنه «سوف يمكن النطاق التنافسي الجديد شرائح جديدة من السكان من الحصول على خدمات الهاتف الخلوي بنوعية أفضل وأسعار مخفضة وباقة خدمات ذات قيمة مضافة، أما المستثمرون، فسوف توفر لهم المزايدة فرصة لافتة للحصول على مشغل خلوي ريادي في سوق يسودها حالياً طرفان، ولكشف القدرات الكامنة في معدل الاختراق المتدني في سوق الخلوي اللبنانية قياساً الى بلدان أخرى في المنطقة».

وانتهى التقرير الى القول «بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، أبدى عشرة مشغلين متنافسين اهتماماً قوياً للغاية بالمشاركة في المزايدة. وهذا الاهتمام من جانب مشغلي اتصالات اقليميين وعالميين يعتبر دلالة واضحة على ثقة المتنافسين بلبنان وبمجالات تطور قطاع الاتصالات فيه. وكان من المتوقع أن تجري مزايدة الخلوي في شباط ٢٠٠٨، بيد أن الموعد تأجل لسببين: تلبية لطلب المتقدمين بالعروض للمزيد من الاطلاع على المعطيات من ناحية، ولأخذ في الاعتبار تأخر اجراء الانتخابات الرئاسية في لبنان من ناحية أخرى».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"